

أبيض.. أسود التنمية السياسية وعشوائيات الأحزاب

أشار إعلان المفوضية الانتخابية الى تجاوز عدد الأحزاب المسجلة حدود 120 حزبا، ويأتي هذا الرقم بعد أكثر من عقد ونصف من التغيير السياسي من نظام شمولي الى نظام ديمقراطي دستوري برلماني اتحادي. يتجسد فن السياسة في إدارة الدولة ويمكن تعريف التنمية السياسية بعدة تعاريف أكاديمية من بينها (تحقيق زيادة سريعة وتراكمية خلال فترة من الزمن محددة وقصيرة نسبيا وتستهدف إحداث تغييرات نوعية بالإضافة الى التغييرات الكمية عن طريق الجهود المنظمة).

مقارنة ذلك بواقع التنمية السياسية خلال السنوات الماضية يؤكد تراجع مفهوم الديمقراطية الى نموذج المحاصصة ومفاسد السلطة التي وزعت على القيادات الحزبية الحاكمة على عكس المفترض في تعزيز اليات الحكم الرشيد، حتى بات الحديث عن ضعف الاستراتيجيات الحكومية او تلك التي يتطلب ان ينهض بها مجلس النواب في الجانبين التشريعي والرقابي لردم الفجوة ما بين ما ورد في الدستور من فقرات تنظم بدستور، لم تنتج حتى الآن في دورتين برلمانيتين واليوم الثالثة قريبة من انتهاء مدتها القانونية، والسؤال لماذا هذا التراجع في التنمية السياسية مقابل تزايد عدد الأحزاب الى هذا الرقم المتخفق؟

تؤشر تجارب الدول الى ان المرحلة الانتقالية لا تتجاوز دورة برلمانية واحدة، لكن العراق الجديد ما زال في طور الشراكة السياسية ولم يظهر أي تقدم في الانتقال الى نموذج ديمقراطي في عقد اجتماعي مقبول من اول شروط هذا الانتقال، الحصول على نسبة مشاركة من الأصوات الوطنية بنسبة لا تقل عن 10-7 بالمئة للأحزاب التي تقدم على خوض الانتخابات، وثاني هذه الشروط ان تكون هذه الأحزاب ممثلة لجميع فئات الشعب في القائمة التأسيسية، على ان يكون هذا التمثيل واضحا في انتقاء الأعضاء التأسيسيين الى لثي الجغرافية البشرية للشعب، وثالث هذه الشروط ان لا تكون هناك ميولا طائفية او شوفينية. لنجاح الحزب، وان يتحلى المؤسسات بالنزاهة وبمعة اليد ومعروفون بالنشاط المجتمعي المدني الانساني.

لكن جميع هذه الشروط اختفت من مسودة قانون الأحزاب العراقية، وانتخب الوضع الى نموذج من عشوائيات الأحزاب التي تشارك في الانتخابات في تحالفات من تحت الطائلة ذات الأحزاب التي وصفتها المحكمة الدستورية بان (الحزب لا يجرى) فالكثير من هذه الأحزاب لا تشكل إضافة نوعية للتنمية السياسية في العراق وهو يخرج معاني من الحرب على الإرهاب الداعشي، كذلك لا تحقق هذه الكثرة المتكاثرة من الأحزاب ما يمكن ان ينتهي الى تشكيل برلمان عراقي متجانس يخرج من معظم مفاسد الحكم طبقا لاحكام الدستور وما قرره المحكمة الاقتراع وهو يتخضع قوائم انتخابية بأسماء شتى، لكن بذات النمط الحزبي المتجزئ في استعادة أرياح المحاصصة من جديد ما بعد الانتهاج من اعلان الانتخابات لتستعيد ذات الأحزاب التي تزعت جلوسها الى ذات العرين الطائفي والقومي المنصب، فيما الجميع يتحدث عن حلول وطنية وعراق جديد بلا محاصصة !!

إعتقال 11 من أعضاء التنظيم في قضاء راقوة الحكم بالإعدام على ثلاثة دواعش متورطين في إعتداءات بالأنبار



بغداد - محمد الصالح
أصدرت المحكمة الجنائية المركزية ثلاثة احكام بالإعدام شقاً حتى الموت على ثلاثة ينتمون لتنظيم داعش نفذوا العديد من العمليات الارهابية في مناطق متفرقة من البلاد، فيما اكدت قيادة الحشد الشعبي في الانبار اعتقال 11 عنصرا بتنظيم داعش بعملية دهم وتفكيك.

وقال المتحدث الرسمي لمجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار بيرقدار في بيان امس ان المتهمين اعترفوا بارتكابهم العديد من العمليات الارهابية في مناطق متفرقة من البلاد تحديداً في مناطق متفرقة من قضاء (المتهم الاول اشترك في الهجوم على قضاء الفلوجة والاشتباك مع القوات الامنية في عدة معارك منها معركة المعبع ومعركة الفيلة ومعركة حي الشهداء ومعركة حي المعلمين في محافظة الانبار) وتابع ان المتهم الثاني قام بتفخيخ عجلة بالاشتراك مع متهمين آخرين وتفجيرها على القوات الامنية خلال عملية تفكيكها). مضيفا ان المتهم الاخير كان يقوم بتزويد التنظيم الارهابي بالابوية والمستلزمات الطبية الاخرى). واكد ان (المتهم الثالث اصدرت قراراتها وفقاً لاحكام المادة الرابعة /1 من قانون مكافحة الارهاب). وقال مصدر امس ان (القوات الامنية تمكنت من اعتقال 11 من عناصر عصابات داعش ممن يعملون خلاياه الناعمة بعملية دهم وتفكيك طالت مناطق مختلفة من قضاء راقوة).

بغداد - محمد الصالح
تواجد التحالف الدولي في العراق، واصف (بأنه نقل الانتصارية وسط اجراءات أمنية مشددة الى احد المراكز الامنية للتحقيق معها). وفي محافظة صلاح الدين (تمكنت القوات الامنية من تدمير عجلتين تابعين لعصابات داعش الاجرامية نوع بيك اب كانتا ترومانا عبور خطوط الصدق قرب صحراء بيجي شرق صلاح الدين). واصف ان (القوات الامنية ما زالت متمركزة قرب خطوط الصدق تحسباً لأي طارئ او هجوم قد يشنه مجرمو داعش من صحراء صلاح الدين الغربية). ومن جانبه قال المتحدث باسم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، كولونيل ريان ديولن في تصريح امس (على الرغم من انه لم يتبق اراض في قبضة داعش في العراق، إلا ان لديهم سوريا، ولديهم وجود هناك ولم يهزموا بشكل كامل، ونحن نعمل مع الحكومة العراقية بالفعل لما نستطيع تقديمه، ونعتقد مناقشات دائمة عن شكل

بغداد - محمد الصالح
تواجد التحالف الدولي في العراق، واصف (بأنه نقل الانتصارية وسط اجراءات أمنية مشددة الى احد المراكز الامنية للتحقيق معها). وفي محافظة صلاح الدين (تمكنت القوات الامنية من تدمير عجلتين تابعين لعصابات داعش الاجرامية نوع بيك اب كانتا ترومانا عبور خطوط الصدق قرب صحراء بيجي شرق صلاح الدين). واصف ان (القوات الامنية ما زالت متمركزة قرب خطوط الصدق تحسباً لأي طارئ او هجوم قد يشنه مجرمو داعش من صحراء صلاح الدين الغربية). ومن جانبه قال المتحدث باسم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، كولونيل ريان ديولن في تصريح امس (على الرغم من انه لم يتبق اراض في قبضة داعش في العراق، إلا ان لديهم سوريا، ولديهم وجود هناك ولم يهزموا بشكل كامل، ونحن نعمل مع الحكومة العراقية بالفعل لما نستطيع تقديمه، ونعتقد مناقشات دائمة عن شكل

الأنواء تتوقع أمطاراً رعدية في الشمال والوسط

(درجات الحرارة تنخفض بضع درجات عن يوم السابق فالعظمى المتوقعة في مدينة بغداد 20 درجة والصغرى 10 درجات وستكون حركة الرياح جنوبية شرقية خفيفة الى معتدلة السرعة 10-20 كيلو متراً تتحول الى شمالية غربية وتوقعت الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي التابعة لوزارة النقل ان يكون طقس اليوم الأربعاء في المنطقة الوسطى غائماً مع فرصة لتساقط زخات مطرية تكون رعدية وفي الشمالية غائماً مطراً وفي الجنوبية غائماً جزئياً الى غائم مع فرصة لتساقط امطار في المنطقة الغربية ودرجات الحرارة تنخفض بضع درجات مقارنة مع اليوم السابق.

وتأكدت الهيئة في بيان تلقته (الزمان) امس ان (توجه الانواء في العراق الى موسم الشتاء، تدرجياً من خلال انخفاض درجات الحرارة وتجمع الغيوم في بعض المناطق فسيكون طقس اليوم الأربعاء، في المنطقة الوسطى بين غائم مع فرصة لتساقط زخات مطرية وتكون رعدية وفي الشمالية غائماً مطراً وفي الجنوبية غائماً جزئياً الى غائم مع فرصة لتساقط امطار في المنطقة الغربية ودرجات الحرارة تنخفض بضع درجات مقارنة مع اليوم السابق.

وأكدت الهيئة في بيان تلقته (الزمان) امس ان (توجه الانواء في العراق الى موسم الشتاء، تدرجياً من خلال انخفاض درجات الحرارة وتجمع الغيوم في بعض المناطق فسيكون طقس اليوم الأربعاء، في المنطقة الوسطى بين غائم مع فرصة لتساقط زخات مطرية وتكون رعدية وفي الشمالية غائماً مطراً وفي الجنوبية غائماً جزئياً الى غائم مع فرصة لتساقط امطار في المنطقة الغربية ودرجات الحرارة تنخفض بضع درجات مقارنة مع اليوم السابق، واصف ان

المرجعية الدينية تتدخل لإعادة نازحي صلاح الدين إلى مناطقهم

قضاء امري شرقي المحافظة فيما حذرت عضو مجلس ديالى نجاة الطائي عما اسمته النزوح الثاني بعد 2003 في المناطق الحدودية داخل المحافظة. وقال مسؤول شعبة التعمير الديني في العتبة القادسية بعثت وفداً لغرض حل بعض الخلافات بين شيوخ العشائر والحكومة المحلية لإعادة نازحي نحو 37 قرية من قرى امري). وأشار الى ان (المبادرة جاءت بناء على طلب من محافظ صلاح الدين ورئيس مجلس المحافظة واعضائه بإجراء حوارات تحريها العتبية الحسينية لغرض إعادة النازحين وحل بعض المشاكل العالقة).

واضاف ان (ممثل المرجعية العليا والمتولي الشرعي للعتبة الحسينية عبد المهدي الكربلائي وجه بإرسال وفد لإجراء اللازم). مؤكداً ان (وفد العتبة الحسينية سيتوجه الى قرى اخرى شمالي العراق لإعادة الإيزيين النازحين إليها). وكان محافظ صلاح الدين احمد الجبوري اعلن عن الموافقة على عودة عشرات الأسر النازحة

قانون مجلس النواب الجديد

يوم 11/20/2017 تولى مجلس النواب الجديد القراءة الجديدة المقترح قانون مجلس النواب الجديد وإذا كانت سلطة التشريع التي قررها الدستور للبرلمان بالنسبة المقترحات التي يعدها البرلمان مطلقة طبقاً للمادة الستين من الدستور فاننا لنا ملاحظات كثيرة على مقترح القانون هذا من أهمها:-

- 1- ان مقترح القانون هذا والذي تضمن أكثر من خمسين مادة قرأت جلسة واحدة في حين ان قوانين كثيرة لم يقرأ وتعتبر توقفت حتى ولو كان من مادة واحدة أو مادتين فقط على الرغم من ان القانون الجديد أكثر من الامتيازات والحقوق بشكل لا يوصف
- 2- ان مقترح القانون الجديد لا يدخل في شكل مقترح يتولى البرلمان كتابة مسودته وقراءته وتبنيها وإنما يدخل في اختصاص مجلس الوزراء، طالما انه يتضمن وجوهاً ومجانباً مالية كثيرة والتشريعات ذات الجنبه المالية تكون في شكل تشريعات تعدها الحكومة طبقاً لاحكام الدستور وما قرره المحكمة الاتحادية العليا لان الحكومة ادري واعرف بالاسائل المالية ومن اختصاصها ذلك في اغلب الأنظمة الدستورية في العالم
- 3- ان الظروف المالية التي يمر بها العراق لا تسمح باستثمارات وحقوق مالية يسبب انخفاض اسعار النفط ويسبب نفقات محاربة داعش وبدلاً من ان يساهم البرلمان في اتخاذ اجراءات لتقليص الانفاق والاداء على ما موجود فان البرلمان المؤقت يسير في اجراءات تشريع نفقات وامتيازات جديدة تحمل الموازنة التزامات مالية باهضة وهكذا وكان البرلمان يعيش في مكان اخر غير العراق
- 4- ان البرلمان يعيش ايامه الاخيرة اي ان انتهاء ولايته ستكون خلال ستة اشهر او اقل اذا طرحتنا مدة العطلة وبمدة سابقة لموعد الانتخابات في 15/5/2018 وهي فترة الدعاية الانتخابية لمن سيعيد ترشيح نفسه ولا مبالاة واضحة ممن سوف لن يرشح مجدداً وبالتالي من غير المقبول ان يتولى البرلمان تشريع مثل هذا القانون وهو في مثل هذا الوقت والاولى ترك ذلك للمجلس في دورته الجديدة
- 5- ان اغلب من وردت اسمائهم وصفاتهم في مقترح القانون الجديد من اصحاب الدرجات الخاصة بدون ملاحظة احكام المادتين (61/61) خامساً و80/80 (خامساً) من الدستور والتي جعلت موضوع اصحاب الدرجات الخاصة من اختصاص مجلس الوزراء وليس البرلمان كما ورد في القانون الجديد حيث المجلس ان رئاسته بشكل دقيق هي التي تتولى ترشيح اصحاب الدرجات الخاصة وتعيينهم
- 6- كان القانون الجديد مسرفاً في اعداد اصحاب الدرجات الخاصة وفي مناصبهم بحيث ان مدير مكتب يكون بدرجة وكيل وزارة وعدد كبير من المرء، العاميين وهذا ما لا يمكن قبوله مع جيش المستشارين الذي استخدمه القانون الجديد
- 7- لا يمكن ان يتم ترك تحديد الحقوق والامتيازات التي تعليمات رئاسة البرلمان كما فعل القانون الجديد لا سيما وانها امتيازات مالية ولا نعلم هل ان وراء ذلك الخشية من ذكرها في القانون وما يرتب على ذلك من اثاره لراي العام
- 8- ان قانون مجلس النواب النافذ حالياً رقم (50) لسنة 2007 يكفي ويغني والتوسع والاكتفاء لم يكن بناء على حاجة حقيقية وإنما لحاجة اخرى لا تحملها الظروف الحالي

وختاماً فاننا ندعو اصحاب الشأن فينا وولاة امورنا الى التريث في هذا القانون لما يحيط به ما ذكرناه وما لم نذكره وما لم نذكره وان وجدنا في جلسة امس رغبة من النواب في تشريعه حيث لم تكن سوى ملحوظة خطي اوردها احد النواب بشكل موجز لم تحدث حتى الرد وكان اسرع القوانين قراءة على الرغم من كونه يحتوي على أكثر من خمسين مادة.

بسم الله الرحمن الرحيم
تعزية
تتقدم جريدة (الزمان)
بالتعازي الحارة والمواساة الى الاستاذ
سيف الشريف
نقيب الصحفيين الاردنيين مدير عام
جريدة (الدستور) السابقين بوفاة عقيلتها
أم محمود
بعد مرض عضال تغمدها الله بوافر
رحمته والهـم نزيها الصبر والسلوان
إنا لله وإنا إليه راجعون

الناصرى : مشروع الإستثمار للطاقة يعود للحكومة أهالي ذي قار يتظاهرون ضد خصخصة الكهرباء

ذي قار - باسم الزكي
شهدتها مدينة الناصرية وهي دليل الحرص مسئولية العالمة لدى ابناء المحافظة، موضحاً ان (الطالب المعلمة والتي ترفض مشروع الاستثمار في مجال تأهيل وجباية قطاع الكهرباء تقع ضمن اختصاص الحكومة المركزية حصراً، بعيداً عن صلاحيات الادارات المحلية للمحافظة ومنها ذي قار، وقد تم التصويت على المشروع في وقت سابق في مجلسي النواب والوزراء). وتابع ان (المحافظة سعت منذ عام 2016 ولغاية الان الى التقليل من اثار هذا القرار المركزي والتركيز على إلغاء الديون المترتبة بذمة المواطنين، ونجحت بذلك عبر اصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء باعمال على ايقاف استيفاء الديون السابقة لجميع المواطنين من الاستخدامات المنزلية والتجارية، وأشار الناصري الى انه (اتصل هاتفياً بمكتب رئيس الوزراء ونقل مطالب المتظاهرين في هذا الشأن وقد تعهدت رئاسة الوزراء بالعمل على ايقاف الديون السابقة ومعالجة ظروف اهالي المحافظة الاقتصادية). وتابع انه (في الوقت الذي تضم فيه الحكومة المحلية صوتها الى صوت المتظاهرين في مراعاة الواقع الحالي وسلمية من خلال التظاهرة التي تظاهرت في الناصرية ضد خصخصة الكهرباء.

قانون مجلس النواب الجديد

يوم 11/20/2017 تولى مجلس النواب الجديد القراءة الجديدة المقترح قانون مجلس النواب الجديد وإذا كانت سلطة التشريع التي قررها الدستور للبرلمان بالنسبة المقترحات التي يعدها البرلمان مطلقة طبقاً للمادة الستين من الدستور فاننا لنا ملاحظات كثيرة على مقترح القانون هذا من أهمها:-

- 1- ان مقترح القانون هذا والذي تضمن أكثر من خمسين مادة قرأت جلسة واحدة في حين ان قوانين كثيرة لم يقرأ وتعتبر توقفت حتى ولو كان من مادة واحدة أو مادتين فقط على الرغم من ان القانون الجديد أكثر من الامتيازات والحقوق بشكل لا يوصف
- 2- ان مقترح القانون الجديد لا يدخل في شكل مقترح يتولى البرلمان كتابة مسودته وقراءته وتبنيها وإنما يدخل في اختصاص مجلس الوزراء، طالما انه يتضمن وجوهاً ومجانباً مالية كثيرة والتشريعات ذات الجنبه المالية تكون في شكل تشريعات تعدها الحكومة طبقاً لاحكام الدستور وما قرره المحكمة الاتحادية العليا لان الحكومة ادري واعرف بالاسائل المالية ومن اختصاصها ذلك في اغلب الأنظمة الدستورية في العالم
- 3- ان الظروف المالية التي يمر بها العراق لا تسمح باستثمارات وحقوق مالية يسبب انخفاض اسعار النفط ويسبب نفقات محاربة داعش وبدلاً من ان يساهم البرلمان في اتخاذ اجراءات لتقليص الانفاق والاداء على ما موجود فان البرلمان المؤقت يسير في اجراءات تشريع نفقات وامتيازات جديدة تحمل الموازنة التزامات مالية باهضة وهكذا وكان البرلمان يعيش في مكان اخر غير العراق
- 4- ان البرلمان يعيش ايامه الاخيرة اي ان انتهاء ولايته ستكون خلال ستة اشهر او اقل اذا طرحتنا مدة العطلة وبمدة سابقة لموعد الانتخابات في 15/5/2018 وهي فترة الدعاية الانتخابية لمن سيعيد ترشيح نفسه ولا مبالاة واضحة ممن سوف لن يرشح مجدداً وبالتالي من غير المقبول ان يتولى البرلمان تشريع مثل هذا القانون وهو في مثل هذا الوقت والاولى ترك ذلك للمجلس في دورته الجديدة
- 5- ان اغلب من وردت اسمائهم وصفاتهم في مقترح القانون الجديد من اصحاب الدرجات الخاصة بدون ملاحظة احكام المادتين (61/61) خامساً و80/80 (خامساً) من الدستور والتي جعلت موضوع اصحاب الدرجات الخاصة من اختصاص مجلس الوزراء وليس البرلمان كما ورد في القانون الجديد حيث المجلس ان رئاسته بشكل دقيق هي التي تتولى ترشيح اصحاب الدرجات الخاصة وتعيينهم
- 6- كان القانون الجديد مسرفاً في اعداد اصحاب الدرجات الخاصة وفي مناصبهم بحيث ان مدير مكتب يكون بدرجة وكيل وزارة وعدد كبير من المرء، العاميين وهذا ما لا يمكن قبوله مع جيش المستشارين الذي استخدمه القانون الجديد
- 7- لا يمكن ان يتم ترك تحديد الحقوق والامتيازات التي تعليمات رئاسة البرلمان كما فعل القانون الجديد لا سيما وانها امتيازات مالية ولا نعلم هل ان وراء ذلك الخشية من ذكرها في القانون وما يرتب على ذلك من اثاره لراي العام
- 8- ان قانون مجلس النواب النافذ حالياً رقم (50) لسنة 2007 يكفي ويغني والتوسع والاكتفاء لم يكن بناء على حاجة حقيقية وإنما لحاجة اخرى لا تحملها الظروف الحالي

وختاماً فاننا ندعو اصحاب الشأن فينا وولاة امورنا الى التريث في هذا القانون لما يحيط به ما ذكرناه وما لم نذكره وما لم نذكره وان وجدنا في جلسة امس رغبة من النواب في تشريعه حيث لم تكن سوى ملحوظة خطي اوردها احد النواب بشكل موجز لم تحدث حتى الرد وكان اسرع القوانين قراءة على الرغم من كونه يحتوي على أكثر من خمسين مادة.

مؤسسة الزمان العراقية الدولية للصحافة والنشر
أسسها سعد اليزان في 10-4-1997
تصدر عنها:
○ الزمان (يومية سياسية) ○ الزمان الرياضي (يومية رياضية)
○ الزمان الجديد (شهرية عامة) ○ الف ياء (مجلة ثقافية)
(الزمان) تصدر بطبعات دولية وتوزع في أنحاء العالم
الطبعة العربية
توزع في الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية صباح كل يوم
شركة التوزيع في سوريا: مؤسسة الوحدة للتوزيع - دمشق - البراك 212-00963
شركة التوزيع في الامارات: عمان - ارامكس - 00962-5358855
طبعات الخليلج
تتبع مطابع الامام الحسينية والنشر والبحرين
طبعة العراق
بغداد: قرب محطة الينابيع، جوار عمارة النصر
الطبعة: شركة الانس للطباعة والنشر - البريد الإلكتروني: anaas_designer@yahoo.com
توزيع: حرة - عمارة النصر والتوزيع والامان - ارقام تليفون: 07794414172
البريد الإلكتروني: anaas_designer@yahoo.com